

# أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة الرائدة في النمو ( البرازيل، الصين، الهند، تركيا، إندونيسيا، المكسيك): دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل للفترة (2022\_1970)

## The impact of the financial development of the banking sector on economic growth in leading emerging countries (Brazil, China, India, Turkey, Indonesia, Mexico): an econometric study using panel data for the period (1970-2022)

ليليا سلام<sup>1\*</sup>، خالد أحميمة<sup>2</sup>،

1 جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، lilia-sellam@univ-eloued.dz

2 جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية

ahmima-kaled@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: اليوم/الشهر/السنة؛ تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة؛ تاريخ النشر: اليوم/الشهر/السنة

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور تطور القطاع المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول الناشئة الرائدة في النمو للفترة 2022\_1970، يساهم التطور المالي للقطاع المصرفي في تمويل المشاريع والاستثمارات وتوفير رؤوس الأموال التي بدورها تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي. تم الاعتماد على نماذج Panel لتقدير تأثير التطور المالي للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في دول العينة. تم تقدير ثلاثة نماذج: النموذج التجميعي ونموذج تأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية واختيار النموذج الأنسب للدراسة. وأظهرت النتائج أن كل من الادخار والانفتاح التجاري لهما تأثير على النمو الاقتصادي، في مقابل ذلك لا يؤثر عرض النقود والائتمان الممنوح للخصائص على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة الرائدة في النمو.

الكلمات المفتاحية: تطور مالي؛ نمو اقتصادي؛ معطيات بانل؛ بلدان ناشئة.

تصنيف JEL : G0 ؛ O4

**Abstract:** This study aims to highlight the role of the development of the banking sector and its impact on economic growth in a group of emerging countries leading in growth for the period 1970-2022. The financial development of the banking sector contributes to financing projects and investments and providing capital, which in turn leads to achieving economic growth. Panel models were relied upon to estimate the impact of financial development in the banking sector on economic growth in the sample countries. Three models were estimated: the aggregate model, the fixed effects model, and the random effects model, and then the most appropriate model for the study was chosen. The results showed that both saving and trade openness have an impact on economic growth, while money supply and credit granted to private individuals do not affect economic growth in emerging countries that are leading in growth.

**Keywords:** Financial development; economic growth ; panel data ; emerging countries.

**Jel Classification Codes :** G0 ; O4

## I- تمهيد :

تكتسي البحوث الاقتصادية في القطاع المالي أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تفسير العلاقة بين التطور المالي للأنظمة المالية بصفة عامة والتطور المالي للقطاع المصرفي خاصة والنمو الاقتصادي وفي جميع القطاعات الأخرى وانعكاس ذلك على الانتعاش الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، بما أن القطاع المصرفي يعتبر أساس العملية التمويلية عن طريق عدة خدمات أهمها التخصيص الأمثل للموارد المالية، وبما أن المعاملات المالية تلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية هذا الدور، حيث تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الموالي:

إلى أي مدى يؤثر التطور المالي للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في اقتصاديات البلدان الناشئة (الصين، البرازيل، تركيا، الهند، المكسيك، اندونيسيا) خلال الفترة 1970\_2022؟

فرضيات البحث: بهدف الاجابة على الاشكالية السابقة تم الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:

– يؤثر التطور المالي للقطاع المصرفي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة الرائدة في النمو؛

– بعض مؤشرات التطور المالي لقطاع البنوك قد تؤثر سلبًا وتسهم في حدوث أزمات وانتقال الاضطرابات الاقتصادية في دول العينة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة الرائدة في النمو الاقتصادي باستخدام نماذج معطيات Panel.

منهج الدراسة: تم تناول إطار نظري حول التطور المالي، أما بالنسبة للدراسة القياسية، فقد شملت الفترة (1970\_2022)، في محاولة لإيجاد نموذج قياسي يوضح تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الناشئة الرائدة في النمو، وبناءا على طبيعة الدراسة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي عن طريق عرض الحقائق بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي الملائم لبناء نموذج قياسي بهدف دعم الجانب النظري للدراسة.

الدراسات السابقة:

– دراسة **Thomas cristofare warrener, Fernanda faria silva, Luanna di araeguims (2023):**

تحت عنوان النظام المالي والتطور المالي : دراسة قياسية لعينة من البلدان الناشئة بالاعتماد على نموذج المعادلات المتزامنة، كان الهدف من هذه الدراسة تحليل العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لـ 22 بلد ناشئ في أمريكا اللاتينية المعادلات المتزامنة، وأظهرت النتائج أن التطور المالي ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي على المدى القصير ، وأظهرت النتائج كذلك أن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على التطور المالي، وأشارت النتائج كذلك إلى أن جودة التنظيم والائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص لها لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وبصفة عامة يمكن القول أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي علاقة سببية ثنائية الاتجاه. (warrener, Fernanda faria silva , & Luanna guimaraes, 2023)

– دراسة **Alper aslan, Onur gozbasi, Buket altinoz, Muhamet altuntas (2021):**

تناولت هذه الدراسة تأثير التطور المالي والنمو الاقتصادي على استهلاك الطاقة في مجموعة الدول الصناعية السبع G7 وأكبر 10 اقتصادات ناشئة للفترة (1990\_2015) بالاعتماد على منهجية Panel VAR لاستكشاف الروابط بين متغيرات الدراسة، وتمثل أهم مزايا هذه الطريقة في أنها تحاول تحليل العلاقة الديناميكية بين التطور المالي واستهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي باستخدام مجموعة من القيود التي تتيح تحليل الاستجابة والصدمات وتحديد التأثيرات المحتملة بالإضافة إلى اختبار العلاقة السببية ثم الاعتماد على البيانات السنوية (للنتائج المحلي الإجمالي، استهلاك الطاقة، ومؤشرات التنمية المالية)، أظهرت النتائج الآثار المترتبة على تزايد التطور المالي للقطاع المصرفي على انخفاض استهلاك الطاقة مما يعني أنه يجب على صانعي السياسات الاقتصادية أثناء صياغة استراتيجيات للحفاظ

— أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة الرائدة في النمو دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل للفترة (1970\_2022 ص ص 216-229) —

على الطاقة، إزالة الحواجز التي قد تواجه الشركات اثناء حاجتها للحصول على التمويل المصرفي، لأنه بهذه الطريقة يمكن التقليل من استهلاك الطاقة مستقبلاً، كما بينت النتائج أن هناك علاقة سببية بين التطور المالي للقطاع المصرفي واستهلاك الطاقة وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث أظهرت الاختبارات أن مساهمة التطورات المالية في الأسواق الناشئة وكذا مجموعة الدول الصناعية السبع G7 لها تأثير إيجابي على استهلاك الطاقة وبالتالي تحقيق النمو. (Aslan, Onur gozbasi, Buket altinoz, & mehabet altinoz, 2021)

— دراسة (2020) Muhammad asif khan, Aqqib sarwar, Zahid sarwar, wajid khan

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين التطور المالي ورأس المال البشري والنمو الاقتصادي لـ 83 دولة ناشئة خلال الفترة (2002\_2017) وفق منهجية GMM طريقة العزوم المعممة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن للتطور المالي ورأس المال البشري تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة، استخدمت هذه الدراسة مؤشرين للتطور المالي هما: الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي والائتمان المحلي للقطاع الخاص ومؤشرين لرأس المال البشري هما معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية لأن الطلاب في هذه المرحلة يختمون التعليم الأساسي الذي بدأ في مرحلة الابتدائي الذي يهدف إلى وضع أساس للتعليم الدائم والتنمية البشرية، وفئة المعلمين لتلاميذ المرحلة الابتدائية وتم الاعتماد على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي للأسعار الثابتة لقياس النمو الاقتصادي وأشارت كذلك أن رأس المال البشري والتطور المالي توليفة ضرورية لتسريع النمو في الاقتصادات الناشئة، وبالتالي فإن إهمال أي منها قد يؤثر على وتيرة التنمية. (khan, aqqib sarwar, zahid sarwar, & wajid khan, 2021)

— دراسة (2017) Yilmaz bayar

بحثت هذه الدراسة في مدى مساهمة التطور المالي للقطاع المصرفي في التخفيف من حدة الفقر في اقتصادات الأسواق الناشئة خلال الفترة (1993\_2012) تم استخدام الانفاق الاستهلاكي للأسر كمؤشر للفقر بسبب عدم توفر بيانات كافية عن عدد الفقراء في عينة الدراسة، وتم كذلك احتساب نسبة عدد الفقراء على الاستهلاك والدخل، أما بالنسبة للتطور المالي فقد تم الاعتماد على الائتمان الخاص كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي كبديل للتطور المالي، بالإضافة إلى الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي وكذلك رسملة سوق الأوراق المالية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، هذه البيانات مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، شملت الدراسة جميع الاقتصادات الناشئة حسب تصنيف (MCSI) Morgan Stanely Capital International وهي (البرازيل، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية التشيك، مصر، اليونان، المجر، الهند، إندونيسيا، كوريا، ماليزيا، المكسيك، بيرو، فيليبين، بولندا، روسيا، جنوب إفريقيا، تايوان، تايلاند، تركيا) وتم تحديد فترة الدراسة والعينة بناء على توافر البيانات باعتماد منهجية Panel cointegration و Multiple structural breaks ومع مراعاة الأزمات المتكررة خلال فترة الدراسة. أشارت نتائج اختبار Basher and westerlund للتكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين التطور المالي للقطاع المصرفي وتطور سوق الأوراق المالية وأشارت كذلك نتائج اختبار التكامل المشترك إلى أن التطور المالي أدى إلى التقليل من الفقر في جميع دول العينة، لذلك ينبغي للبلدان الأقل نمواً أو البلدان النامية أن تنظر في تنمية القطاع المالي عند تحديد سياسات التنمية. (Bayar, 2017)

## 1.I- الإطار النظري للتطور المالي للقطاع المصرفي:

يعكس التطور المالي كفاءة القطاع المصرفي التي تظهر من خلال الخدمات المالية والقدرة التنافسية وزيادة وتنوع المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع المصرفي ويظهر من خلال الكفاءة في أداء الخدمات والتنظيم والاستقرار.

### 1.1.I- التطور المالي

أ \_ تعريف التطور المالي: بالنسبة للتطور المالي فهو يظهر في مستوى الخدمات المالية التي يقدمها النظام المالي عن طريق المؤسسات والأسواق المالية .

كما عرف التطور المالي على أنه القدرة على تحقيق وظائف النظام المالي وتسهيل التعاملات والمبادلات المالية بأقل تكلفة ومخاطرة. (عبد الرحمان، 2020، صفحة117)

يرى Venet التطور المالي بمثابة هدف تسعى إليه جميع الأنظمة المالية عن طريق وضع تسهيلات في إجراءات القطاع المالي كسعر الفائدة والاستثمار وهذا راجع على أن التطور المالي يعزز المنافسة وبالتالي تقديم أجود الخدمات بتكلفة أقل وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي. (Venet B & Christophe H, 2008, P4)

ب\_ مؤشرات التطور المالي: سيتم التطرق إلى أبرز المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التطور المالي وهي:

\_ حجم الوساطة المالية (عرض النقود) " M2/PIB " : يمثل مجموع الكتلة النقدية التي تتمثل في الودائع ( الودائع لأجل + الودائع الجارية + سيولة النقود) نسبة إلى الناتج الداخلي الخام **PIB**.

\_ معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الخام: يقيس هذا المؤشر قدرة القطاع المصرفي على تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات عن طريق الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة والمتوسطة الأجل ويشمل جميع أنواع الودائع غير تلك التي يتم تداولها خارج القطاع المصرفي.

\_ معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام: يقيس هذا المؤشر قدرة البنوك على تمويل الاستثمار طويل الأجل والذي يساهم في النمو الاقتصادي.

\_ مؤشر نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام : يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك في عملية الاقراض.

\_ مؤشر نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر فعالية السياسة المالية وهو من بين المؤشرات الهامة والمفسرة للنمو الاقتصادي، يتمثل في مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة وإجمالي الاستثمار المحلي.

\_ مؤشر نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر من المؤشرات الهامة المفسرة للنمو الاقتصادي حسب الدراسات التجريبية السابقة وبحسب إجمالي الادخار على أنه إجمالي الدخل القومي مطروحا منه إجمالي الاستهلاك، إضافة إلى صافي التحويلات.

\_ مؤشر الانفتاح التجاري: يقيس هذا المؤشر حجم الاقتصاد الحقيقي، يتمثل في مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي. (أحمد أمير، 2022، صفحة 319)

## 2.1.I-القطاع المصرفي

تعتبر المصارف أهم مكونات النظام المالي نظراً لتأثيرها الواسع على القطاع المالي بصفة عامة، وبالتالي فهي تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال دور البنوك في تعبئة المدخرات وتحويلها من رؤوس أموال إلى خدمات ومشاريع مبتكرة، عن طريق القروض والتسهيلات التي تمنحها وعن طريق تقديم خدمات مالية بكفاءة وفعالية للمستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة والابتكارية.

### أ\_ تعريف القطاع المصرفي

القطاع المصرفي يمثل مجموعة البنوك التي لها دور حيوي في القطاع المالي والنمو الاقتصادي، يعمل القطاع المصرفي على دعم الابتكارات والمشاريع الريادية الناشئة عن طريق توفير التمويل والدعم اللازم لانطلاق هذه المشاريع عند تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة وفعالية يؤدي هذا إلى جذب عملاء البنوك نحو الخدمات المصرفية المبتكرة. (نبيل بن موسى، 2021، صفحة 32)

يمكن تعريف القطاع المصرفي على أنه مجموعة المصارف والبنوك والمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية والمعاملات النقدية مثل الودائع والقروض وصرف العملات ودعم الاستثمارات ويلعب القطاع المصرفي دوراً محورياً في تطور القطاع المالي.

### ب\_ عناصر القطاع المصرفي فيما يلي

\_ الأدوات المالية التي يعتمد عليها القطاع المصرفي.  
\_ اللوائح والقوانين التي تنظم سير وظائف القطاع المصرفي.  
وتتمثل وظائف القطاع المصرفي فيما يلي:  
خلق النقود، تقديم القروض، جلب الاستثمارات، التحويلات النقدية، تعبئة المدخرات، تسهيل التداول، تسويق الأوراق المالية. (كبير مولود، 2021، صفحة 32)

## 3.1.I-البلدان الناشئة

**1\_ تعريف البلدان الناشئة:** البلدان الناشئة أو ما يُعرف أحياناً بالاقتصادات الناشئة، هي الدول التي تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً وتحديثاً في بنيتها التحتية والاقتصادية، ولكنها لم تصل بعد إلى مستوى الدول المتقدمة من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يمكن تصنيف هذه البلدان بناءً على معايير مختلفة مثل النمو الاقتصادي، وتطور السوق، والاستقرار السياسي، والقدرة على جذب الاستثمار الأجنبي.

### 2\_ خصائص البلدان الناشئة:

**أ\_ نمو اقتصادي سريع:** تشهد هذه البلدان معدلات نمو اقتصادي أعلى من المتوسط العالمي، وعادةً ما يكون هناك تطور ملحوظ في القطاعات الصناعية والخدمية.

**ب\_ تطور البنية التحتية:** تعمل هذه البلدان على تحسين بنيتها التحتية مثل الطرق، والموانئ، والطاقة، والاتصالات، لدعم النمو الاقتصادي.

**ج\_ زيادة الاستثمار الأجنبي:** تجذب البلدان الناشئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الفرص الكبيرة والنمو المرتقب.

**د\_ تحسين المؤشرات الاجتماعية:** تشهد هذه البلدان تحسناً في مؤشرات التعليم، والصحة، ومستوى المعيشة بشكل عام.

**هـ\_ تحديات هيكلية:** رغم النمو، فإن البلدان الناشئة قد تواجه تحديات مثل ضعف المؤسسات، الفساد، ومشكلات في توزيع الدخل.

### 3\_ التحديات التي تواجه البلدان الناشئة:

البلدان الناشئة تواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر على تطورها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي. فيما يلي أبرز هذه التحديات:

**أ\_ الاضطرابات السياسية:** الفساد والتقلبات السياسية يمكن أن تعرقل النمو وتؤثر سلباً على فعالية السياسات التنموية.

- ب\_ ضعف المؤسسات: نقص الكفاءة في المؤسسات القانونية والتنظيمية يزيد من عدم اليقين ويعرقل التقدم.
- ج\_ التفاوت الاجتماعي والاقتصادي: الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء، وقلة فرص التعليم والتوظيف، تؤدي إلى توترات اجتماعية.
- د\_ الديون المرتفعة: الاعتماد الكبير على الديون قد يضع عبئاً على الاقتصاد ويزيد من المخاطر المالية.
- ذ\_ الاحتياجات التنموية: هناك حاجة ملحة لتحسين نظم التعليم والصحة والبنية التحتية، وهو ما قد يواجه صعوبات كبيرة.
- هـ\_ الضغوط البيئية: التغيرات المناخية والتلوث يشكلان تحديات رئيسية تؤثر على الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة.
- ز\_ التحديات الاقتصادية العالمية: التقلبات في الأسواق العالمية والتجارة الدولية قد تؤثر سلباً على اقتصادات البلدان الناشئة.
- و\_ الابتكار والتكنولوجيا: قلة الوصول إلى التكنولوجيا وتحديات دعم الابتكار قد تعيق التقدم والنمو.
- تحتاج البلدان الناشئة إلى استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه التحديات وضمان تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.
- (Goedon scott, 2024)

## II - الطريقة والأدوات :

. لدراسة أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة الرائدة في النمو تم اختيار 06 دول كعينة للدراسة وهي ( الصين، الهند، تركيا، اندونيسيا، المكسيك، البرازيل)، ولقد تم اختيار هذه الدول بناء على توفر المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة ( 1970\_2022) والتي تم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

أولاً: منهجية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الكمي، عن طريق بناء نموذج قياسي لتحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة في بلدان العينة، وذلك باستخدام برمجية **Stata 14.2** لمعالجة البيانات المقطعية **Panel**.

ثانياً: متغيرات الدراسة

بعد الأخذ بعين الاعتبار الدراسات التجريبية السابقة والنظريات المفسرة لطبيعة العلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي والنمو الاقتصادي تم اعتماد مجموعة من المتغيرات وهي موضحة كالتالي:

1\_ المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في النمو الاقتصادي وتم قياسه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ويرمز له بـ **GDP**.

2\_ المتغيرات المفسرة: تتمثل في مؤشرات التطور المالي للقطاع المصرفي والمتمثلة في:

أ\_ المعروض النقدي بمعناه الواسع نسبة إلى الناتج المحلي **M2/GDP**: والذي يقيس فعالية الوساطة المالية بالإضافة إلى العمق المالي الذي يظهر من خلال زيادة تقديم الخدمات المالية مع خيارات إضافية.

ب\_ نسبة إجمالي الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي: تم الاعتماد على هذا المؤشر حسب ماجاء في الدراسات التطبيقية السابقة أن معدل النمو الاقتصادي يتأثر إيجابياً مع زيادة المدخرات خاصة التي توجه لتمويل الاستثمارات.

ج\_ نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية، مثل القروض وشراء الأوراق المالية غير السهمية والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

د\_ نسبة الانفتاح التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: يشير الانفتاح التجاري إلى مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقاسة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي.

أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة الرائدة في النمو دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل للفترة (1970\_2022 ص ص 216-229) -  
 يمكن كتابة نموذج الدراسة بناء على دالة النمو الاقتصادي بالاعتماد على الانفتاح التجاري والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص،  
 عرض النقود والادخار وفقا للنموذج التالي:

$$GDP \sqrt{it} = S \sqrt{it} + M2 \sqrt{it} + BANCCR \sqrt{it} + COM \sqrt{it} + \epsilon_{it}$$

حيث :

- $GDP \sqrt{it}$  : يمثل مربعات الجذور لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة  $i$  في الفترة  $t$ .
- $S \sqrt{it}$  : يمثل مربعات الجذور لنسبة إجمالي الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة  $i$  في الفترة  $t$ .
- $M2 \sqrt{it}$  : يمثل مربعات الجذور لمعدل عرض النقود للدولة  $i$  في الفترة  $t$ .
- $BANCCR \sqrt{it}$  : يمثل مربعات الجذور للائتمان الممنوح للخصائص بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للدولة  $i$  في الفترة  $t$ .
- $COM \sqrt{it}$  : يمثل مربعات الجذور لنسبة الانفتاح التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة  $i$  في الفترة  $t$ .

ثالثا: تقدير نموذج الدراسة

سيتم تقدير النموذج المدروس باستخدام نماذج بيانات البانل الثلاثة، نموذج الانحدار التجميعي **pooled Régression Model**

(PEM) ونموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model (FEM)**، ونموذج التأثيرات العشوائية **Random Effects**

**Model (REM)** من أجل اختيار النموذج الأمثل للدراسة.

الجدول رقم(01): تقدير نموذج الانحدار التجميعي (PEM)

```
. estimates store ols_pooled
. reg GDP1sqrt Ssqrt M2sqrt BANCCRsqr comsqr
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	318
Model	15.0944858	4	3.77362146	F(4, 313)	=	18.97
Residual	62.2772028	313	.198968699	Prob > F	=	0.0000
Total	77.3716886	317	.244074727	R-squared	=	0.1951
				Adj R-squared	=	0.1848
				Root MSE	=	.44606

  

GDP1sqrt	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
Ssqrt	.2792543	.0417326	6.69	0.000	.1971425 .3613662
M2sqrt	.0057114	.0132479	0.43	0.667	-.0203548 .0317776
BANCCRsqr	-.0033595	.0178681	-0.19	0.851	-.0385163 .0317973
comsqr	-.0518708	.0164497	-3.15	0.002	-.0842367 -.0195049
_cons	3.32761	.1788751	18.60	0.000	2.97566 3.67956

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Stata 14.2

نتقل إلى تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:

الجدول رقم(02): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

```
. xtreg GDP1sqr Ssqr M2sqr comsqr BANCCRsqr, fe
```

Fixed-effects (within) regression

Group variable: time

R-sq:

within = 0.2344

between = 0.0019

overall = 0.1564

Number of obs = 318

Number of groups = 53

Obs per group:

min = 6

avg = 6.0

max = 6

F(4,261) = 19.98

Prob > F = 0.0000

corr(u\_i, Xb) = -0.1243

GDP1sqr	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
Ssqr	.2239126	.0432054	5.18	0.000	.1388371 .308988
M2sqr	.0357435	.01662	2.15	0.032	.0030171 .0684699
comsqr	-.0030169	.0235255	-0.13	0.898	-.0493409 .043307
BANCCRsqr	-.0041281	.0183029	-0.23	0.822	-.0401681 .031912
_cons	3.126328	.1927252	16.22	0.000	2.746834 3.505822

sigma\_u = .24731043

sigma\_e = .42202145

rho = .25562687 (fraction of variance due to u\_i)

F test that all u\_i=0: F(52, 261) = 1.71 Prob > F = 0.0038

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Stata 14.2

بعد تقدير النموذجين، النموذج التجميعي والنموذج ذو التأثيرات الثابتة نتقل في هذه المرحلة إلى تقدير النموذج ذو التأثيرات

العشوائية:

الجدول رقم(03): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

```
. xtreg GDP1sqr Ssqr M2sqr comsqr BANCCRsqr, re
```

Random-effects GLS regression

Group variable: time

R-sq:

within = 0.2223

between = 0.1017

overall = 0.1940

Number of obs = 318

Number of groups = 53

Obs per group:

min = 6

avg = 6.0

max = 6

Wald chi2(4) = 79.66

Prob > chi2 = 0.0000

corr(u\_i, X) = 0 (assumed)

GDP1sqr	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
Ssqr	.2670039	.0408144	6.54	0.000	.1870091 .3469988
M2sqr	.0102658	.0133911	0.77	0.443	-.0159802 .0365118
comsqr	-.0446011	.0171829	-2.60	0.009	-.078279 -0.0109231
BANCCRsqr	-.0013886	.0174612	-0.08	0.937	-.0356118 .0328347
_cons	3.302437	.1766007	18.70	0.000	2.956306 3.648568

sigma\_u = .13149805

sigma\_e = .42202145

rho = .08849684 (fraction of variance due to u\_i)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Stata 14.2

#### رابعاً: اختيار النموذج الأمثل للدراسة

من أجل تحديد النموذج الأمثل للدراسة تم الاعتماد على اختبار (Ficher) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ( OLS pooled) ونموذج التأثيرات الثابتة.

نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية (Ficher) أقل من 5%،  $F = 0,0038$  ومنه فإن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من النموذج التجميعي وهو الأفضل للدراسة، وبالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار المقطعية والزمنية.

وفي الخطوة الموالية نقوم بالمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية بالاعتماد على اختبار **Breusch and pagan** والذي يعتمد على مضاعف لاغرونش حيث نجد أن  $\text{Prob} > \text{Chi}^2 = 0,009 < 0,05$  ومنه نموذج الآثار العشوائية أفضل من النموذج التجميعي.

#### الجدول رقم(04): نتائج اختبار **Breusch and pagan**

```
. xttest0  
  
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects  
  
GDP1sqrt[time,t] = Xb + u[time] + e[time,t]  
  
Estimated results:  


|          | Var      | sd = sqrt(Var) |
|----------|----------|----------------|
| GDP1sqrt | .2440747 | .4940392       |
| e        | .1781021 | .4220215       |
| u        | .0172917 | .1314981       |

  
Test: Var(u) = 0  
chibar2(01) = 5.60  
Prob > chibar2 = 0.0090
```

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Stata 14.2

بعد إجراء اختبار Ficher ثم اختبار **Breusch and pagan**، نقوم بتحديد نوعية الأثر بالاعتماد على اختبار Hausman يعتمد الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

— فرضية العدم  $H_0$ : النموذج المناسب للتقدير هو نموذج الآثار العشوائية.

— فرضية العدم  $H_1$ : النموذج المناسب للتقدير هو نموذج الآثار الثابتة.

### الجدول رقم (05): نتائج اختبار Hausman:

```

. hausman model_fe model_re

      _____ Coefficients _____
      (b)          (B)          (b-B)          sqrt(diag(V_b-V_B))
      model_fe    model_re    Difference          S.E.
-----+-----+-----+-----+-----
Ssqrt          .2239126      .2670039      -.0430914      .0141734
M2sqrt         .0357435      .0102658      .0254777      .009844
BANCCRsqr     -.0041281      -.0013886      -.0027395      .0054865
comsqr        -.0030169      -.0446011      .0415841      .0160685

      b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
      B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

      Test: Ho: difference in coefficients not systematic

      chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
              =          8.76
      Prob>chi2 =          0.0673
      (V_b-V_B is not positive definite)
    
```

### المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Stata 14.2

حيث أشارت نتائج هذا الاختبار  $\text{Prob} > \text{Chi}2 = 0,0673 > 0,05$  وعليه النموذج المناسب للدراسة هو نموذج الأثر العشوائي **Random effects**، حيث في نموذج الأثار العشوائية **REM**، يتم التعامل مع الأثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية مستقلة يتم إضافتها إلى الخطأ العشوائي للنموذج بالإضافة إلى عدم ارتباط الأثار العشوائية مع المتغيرات التفسيرية. بعد أن تم تقدير النموذج باستخدام برنامج **STATA 14.2**، وبالاعتماد على نموذج التأثيرات العشوائية **REM**، بما أنها تساهم في التحكم في المتغيرات العشوائية المهملة، يمكن كتابة النموذج بالشكل التالي:

$$GDP1sqr = 3,302 + 0,26 \text{ sqrt} + 0,0102M2sqr - 0,001BANCCRsqr - 0,0446comsqr$$

(0,000)            (0,000)            (0,443)            (0,937)            (0,009)

القيم التي بين قوسين تمثل قيم *student* (t)

### III- النتائج ومناقشتها :

أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين التطور المالي للقطاع المصرفي والنمو الاقتصادي بالنسبة لمعلمة الادخار حيث إذا زاد S بـ 1% تزيد حصة الفرد من الناتج بـ 0,26% بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة وغير معنوية احصائيا للمعلمة M2 حيث كلما زاد M2 بـ 1% تزيد حصة الفرد من الناتج بـ 0,0102%، ووجود تأثير سلبي للاتئمان المصرفي على النمو الاقتصادي، فعند زيادة الائتمان المصرفي BANCCR بـ 1% ينخفض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,001% وبالنسبة لمتغيرة الانفتاح التجاري ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي ومعنوية إحصائيا، حيث زاد الانفتاح التجاري بنسبة 1% ينخفض النمو الاقتصادي بـ 0,0446%، زيادة معدلات الادخار تحفز على مزيد من الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي، يعد الادخار خطوة حكيمة للوصول للتطور المالي وتأمين المستقبل، ومن

خلال وضع خطة استثمارية مدروسة وتوزيع الادخار على مجموعة متنوعة من الأصول المالية، يمكن زيادة فرص الحصول على عائد مستدام وتحقيق الأهداف المالية الطويلة الأجل ويشمل المخاطرة والفرصة، ومن المهم الاستفادة من المعلومات والبحوث المتاحة لاتخاذ القرارات.

إذا رجعنا إلى حجم القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي والتي رمزنا لها بـ BANCCR فقد وجدنا أثره سلبي، بتأثير يقدر بـ 0,001، بمعنى أنه كلما ارتفع حجم التوسع في الاقتراض من قبل البنوك، كلما زادت احتمالية حدوث الأزمات المالية في الدول الناشئة، وهذا راجع أساساً إلى ارتفاع حجم القروض غير المستردة، كما يؤدي إلى افلاس البنوك ووقوع الأزمات.

أما متغير الانفتاح التجاري فكان له تأثير سلبي ومعنوي، هذا راجع لضعف التصدير وتزايد الاستيراد، أي أن ارتفاع معدل الانفتاح التجاري يساهم في انخفاض الأزمات المالية في الدول الناشئة، وهذا راجع لدور الصادرات في جلب العملة الصعبة وزيادة النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمؤشر السيولة فلم يكن له تأثير معنوي في النموذج المدروس، وهذا يبين أن مؤشرات السياسة النقدية المتمثلة في السيولة ومؤشر الائتمان المصرفي لا تفسر تغيرات النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة خلال الفترة (2022/1970)، وهذا يدل على أن القطاع المصرفي يلعب دور ضعيف جداً في النمو الاقتصادي في الدول الناشئة الرائدة في النمو خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى:

البلدان الناشئة الرائدة في النمو في السبعينات وبداية الثمانينات واجهت قلة الموارد التقليدية لتمويل الانفاق، فالتجتهت هذه الدول إلى التمويل من الخارج، هذا ما سبب أزمة مديونية، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة وجهة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. ومع انخفاض أسعار النفط بدأ النظام المالي العالمي في تراجع، وصاحب ذلك عجز في التمويل الذي أدى إلى اندلاع أزمة المديونية حيث كانت القروض المصرفية الدولية في تزايد مستمر إلى غاية الثمانينات، وأصبحت الديون تمثل 60% من حصيلة الصادرات في الدول مثل المكسيك والبرازيل، وبالنسبة للأزمة المكسيكية قبل حدوث الأزمة، كان الاقتصاد المكسيكي ينمو بمعدلات عالية نتيجة التغيرات الهيكلية والاستقرار الاقتصادي العام. تجاوزت تدفقات رؤوس الأموال إلى المكسيك في النصف الأول من التسعينات حوالي 104 مليار دولار، مما زاد من احتياطات الصرف الأجنبي إلى 6.3 مليار دولار بنهاية عام 1991، و25.1 مليار دولار بنهاية عام 1993، وارتفعت هذه الأرقام بشكل ملحوظ.

تفاوتت أسعار الفائدة بين المكسيك والولايات المتحدة دفع رجال الأعمال الأمريكيين للاقتراض والاستثمار في المكسيك، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسواق الأسهم على مدى عدة سنوات. كان للأمريكيين حصة كبيرة في سوق الأسهم المكسيكية والديون الحكومية. تدهورت الأمور بعد ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة والاضطرابات السياسية المكسيكية في عام 1994. تراجعت تدفقات رؤوس الأموال إلى المكسيك، مما زاد من خطر تخفيض قيمة العملة وتباطؤ النمو الاقتصادي. لتهدئة الأوضاع، قام البنك المركزي المكسيكي بتوسيع منح الائتمان المحلي وحاول تثبيت سعر الصرف قبل أن يلجأ إلى تعويم العملة.

بعد التخفيض في قيمة العملة، أصبح من الواضح للدائنين المحليين والأجانب أن الحكومة تحتاج إلى سداد ديون قصيرة الأجل بقيمة تقريبية 28 مليار دولار في الأشهر القادمة. ورغم وجود 6 مليارات دولار فقط في الاحتياطات النقدية الأجنبية، كانت الحكومة غير قادرة على تلبية هذه الالتزامات المالية. من جهة أخرى كانت هناك الأزمة الآسيوية، قبل وقوع الأزمة المالية، كانت دول جنوب شرق آسيا تشهد نمواً هائلاً ومستمرًا، مما أدى إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية نظرًا للنشاط الاقتصادي القوي في تلك الدول، بما في ذلك إندونيسيا، تايلاند، كوريا الجنوبية، وماليزيا. خلال العقود الثلاثة الأخيرة، شهدت هذه الدول استقرارًا في الاقتصاد الكلي، وتحسنًا في معدلات الادخار والاستثمار والتصدير، إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم.

توقع العديد من المحللين أن هذا النمو الاقتصادي القوي سيؤدي إلى توسع كبير في أسواق آسيا، مما سيعزز الطلب العالمي على المنتجات الإقليمية. ومع ذلك، حدثت الأزمة المالية في عام 1997، التي أثرت بشدة على هذه التوقعات. تسببت الأزمة في انهيار قيم العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي وعملات أخرى، نتيجة لعمليات المضاربة على سعر الصرف وتدهور أسواق الأسهم، مما دفع السلطات النقدية إلى رفع أسعار الفائدة لاحتواء تدهور الوضع الاقتصادي.

الأزمة بدأت في تايلاند في يوليو 1997، حيث قام تجار العملة بعمليات مضاربة على البات التايلاندي، مما أدى إلى تراجع حاد في قيمته وتدهور في احتياطيات النقد الأجنبي للبلاد. انتشرت الأزمة بعد ذلك إلى ماليزيا ودول أخرى، مما أدى إلى تراجع حاد في قيم العملات وتدهور في الوضع الاقتصادي عمومًا.

وبالتالي، تميزت أزمة دول جنوب شرق آسيا بأنها أحد أعنف الأزمات المالية التي ضربت الأسواق الناشئة منذ أزمة ديون البلدان المتقدمة في عام 1982. وانتقلت آثارها إلى مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك روسيا وأمريكا اللاتينية، مما أدى إلى انهيارات مالية خطيرة في بعض الدول هناك. بشكل عام، فإن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في عام 1997 تعدت حدودها الجغرافية لتؤثر في الاقتصادات العالمية، وسجلت كواحدة من أبرز الأزمات المالية العالمية في تلك الفترة.

في السبعينات، تجاوزت البلدان النامية الحاجة إلى تحديث البنية التحتية لدعم المشاريع العامة والخاصة الجديدة، وذلك رغم نقص الموارد التقليدية لتمويل الإنفاق العام. مع ارتفاع العجز في الميزانية، اضطرت هذه البلدان إلى الاعتماد على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة مديونية وحثها على إصلاح أنظمتها المالية. هذه الأزمة أدت إلى ظهور أسواق مالية في تلك البلدان، وأصبحت مركزاً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. ومع ذلك، كشفت الأزمات المالية الناشئة عن مخاطر تمويل التنمية عبر الاستثمارات، مما أدى إلى تقليص استخدام الأسواق المالية كمصدر للتمويل.

في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، تراجع النظام المالي العالمي في توفير التمويل الضروري للبلدان النامية بسبب انخفاض أسعار النفط. كانت القروض المصرفية الدولية تنمو بمعدل يصل في المتوسط إلى 25٪ سنويًا منذ عام 1973 حتى 1981، وبلغت خدمة الدين في عام 1981 نسبة 60٪ من حصيللة الصادرات في دول مثل المكسيك والبرازيل.

التطور المالي في الدول الناشئة يلعب دوراً حاسماً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام. يتضمن التطور المالي عدة جوانب رئيسية تؤثر في هذه الاقتصادات. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالبنية التحتية المالية، تسعى الدول الناشئة إلى تطوير أسواق رأس المال وتعزيز سوق السندات، وتوسيع قاعدة المستثمرين المحليين والأجانب. هذه الجهود تهدف إلى جذب التمويل وتعزيز الاستثمارات الداخلية والخارجية.

فيما يتعلق بالنظام المصرفي، يسعى التطور المالي إلى تعزيز كفاءة البنوك وتحسين إدارتها المالية، مع تعزيز الشفافية والرقابة المالية، مما يساهم في توفير خدمات مالية متنوعة وشاملة للأفراد والشركات. أما بالنسبة لتنوع مصادر التمويل، فيسعى التطور المالي إلى تعزيز أدوات التمويل البديلة مثل رأس المال الاستثماري وصناديق الاستثمار والسندات الخاصة، وهذا يعزز توفير خيارات تمويلية متعددة تلي احتياجات الاقتصاد الناشئ. أما بالنسبة لتعزيز الشمول المالي، فإن التطور المالي يهدف إلى توسيع الوصول إلى الخدمات المالية للفئات الضعيفة والمناطق النائية، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز المساواة الاقتصادية. بشكل عام، يعكس التطور المالي في الدول الناشئة جهوداً مستمرة لتعزيز القدرة التنافسية وتحسين الاستقرار الاقتصادي، ويعد عنصراً أساسياً في مسيرتها نحو التنمية الشاملة والمستدامة.

القطاع المصرفي في الدول الناشئة يلعب دوراً حيوياً في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي. يتميز هذا القطاع بتوفير الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات الجارية، الودائع، والقروض التجارية والشخصية، مما يساهم في جمع وتوزيع رؤوس الأموال ودعم

— أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة الرائدة في النمو دراسة قياسية باستخدام بيانات البانك للفترة (1970\_2022 ص ص 216-229) —

الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية. الجهاز المصرفي في الدول الناشئة يواجه تحديات متعددة، منها العجز في البنية التحتية المالية، وضعف الرقابة والشفافية في بعض الأحيان، والتعامل مع التقلبات الاقتصادية والسياسية. تلك التحديات تتطلب إصلاحات هيكلية وتعزيز القدرات التنظيمية للبنوك والمؤسسات المالية لضمان استدامة وفعالية عملياتها.

من جهة أخرى، يشهد القطاع المصرفي في الدول الناشئة تحولاً تكنولوجياً ملحوظاً، حيث يسعى إلى تبني التكنولوجيا المالية الحديثة مثل الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. هذا التحول يهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتقديم خدمات أكثر كفاءة للمستهلكين والشركات، مما يعزز من دور القطاع المصرفي في تعزيز الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.

بشكل عام، يعد القطاع المصرفي في الدول الناشئة جزءاً أساسياً من البنية التحتية الاقتصادية، وتحسينه بشكل فعال يساهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاستقرار المالي، مما يعزز من قدرة هذه الدول على التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية وتحقيق التنمية الشاملة.

#### **IV- الخلاصة:**

جاءت هذه الدراسة لمعرفة ما مدى تأثير تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة الرائدة في النمو خلال الفترة (1970\_2022)، وهذا بهدف معرفة المؤشرات والعوامل التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على النمو الاقتصادي، وبعد تقدير نموذج البانك الساكن باستخدام النماذج الثلاثة (نموذج الانحدار التجميعي والنموذج ذو الآثار العشوائية ونموذج ذو الآثار الثابتة)، أظهرت الاختبارات الاحصائية المناسبة أن نموذج ذو الآثار العشوائية هو النموذج الأمثل للدراسة، ومن خلال الانحدارات المقدرة والتي تتوافق مع أغلبية النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية، حيث كان للدخار الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي، يؤدي الادخار إلى تراكم رؤوس الأموال، الذي يستخدم في تمويل الاستثمارات في المجال التكنولوجي، إنشاء المصانع والمنشآت التجارية التي تعزز من النمو الاقتصادي للبلد، أما بالنسبة للانفتاح التجاري فكان له الأثر السلبي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة خلال فترة الدراسة وهذا راجع لضعف الصادرات مقارنة بالواردات، فكلما زادت صادرات البلد في المقابل تزيد تدفقات العملة الصعبة والتي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، فالبنوك يجب أن يكون لها احتياطي من العملة الصعبة لتسهيل المعاملات الخارجية وللوصول للاستقرار في الأسواق المالية، أما في السنوات الأخيرة الوقت الحالي أصبحت عملات الأسواق الناشئة (اليوان الصيني، والروبية الهندية، والروبل الروسي) ذات أهمية بالغة في تمويل التجارة الدولية وهذا ما يعكس النمو المرتفع في اقتصاديات الأسواق الناشئة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضيتين المدروستين.

#### **التوصيات والاقتراحات:**

ضرورة الاهتمام بتعبئة المدخرات عن طريق إعطاء حوافز للاستثمارات وتقديم مزايا للمستثمرين، وزيادة عملية الاقتراض من أجل تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار وإنشاء المشاريع، عن طريق الاعفاءات الضريبية، ومعدلات الفائدة بالإضافة إلى زيادة الاستقرار السياسي والأمني لما له من تأثير إيجابي على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

— الإحالات والمراجع :

1. Aslan, A., Onur gozbasi, Buket altinoz, & mehmet altinoz. (2021). Impact of financial development and economic growth on energy consumption: A panel vector autoregressive analysis for the comparison of G7 and top 10 emerging market economies. *energy and environment*.
2. B, V., & Christophe H. (2008). Financial development and growth: A Re- Examination using a panel granger causality test. *HAL SHS open science*, 4.
3. Bayar, Y. (2017). Financial Development and poverty reduction in emerging market economies. *Panoeconomicus, Usak university, Turkey*.
4. khan, M. a., aqqib sarwar, zahid sarwar, & wajid khan. (2021). financial development: human capital and it's impact on economic growth of emerging countries. *Asian journal of economics and banking, Vol 5, N 1*.
5. scott, G. (s.d.). *investopedia*. Consulté le july 23, 2024, sur Emerging market economy: Definition, how it works, and examples: <https://www.investopedia.com/terms/e/emergingmarketeeconomy.asp>
6. warrener, T. c., Fernanda faria silva , & Luanna guimaraes. (2023). Financial system and economic development: A study for emerging countries through a system of simultaneous equations. *international business and management review, V 18, N3*.

7. الرحمان, ع. ا. (2020). التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر \_دراسة قياسية \_أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د . جامعة جيلالي اليابس ,سيدي بلعباس.

8. أمير, أ. (2022). تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي . *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية*, المجلد 57، العدد 2، 319.

9. موسى, ن. ب. (2021). أثر الاختلال الحقيقي والقطاع المالي في ظهور الأزمات المالية \_دراسة مقارنة بين أزمة جنوب شرق آسيا 1997، والأزمة المالية العالمية \_2008 أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة محمد خيضر بسكرة.

10. مولود, ك. (s.d.). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول العربية، دراسة قياسية باعتماد panel analysis data للفترة (1990\_2021) *مجلة التنمية الاقتصادية* ISSN254-3490، المجلد 06، العدد 02، 32.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

ليلى سلام ، خالد أحميمه(2024)، أثر التطور المالي للقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة الرائدة في النمو دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل للفترة (2022\_1970)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 09 (العدد 02)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 216-229.



SCAN ME